المبحث السادس: نظام الحكم المركزي

يقتضي هذا النظام أن ينص الدستور على حكومة وطنية وعلى فروعها الكبرى، حيث تقسم سلطات الحكومة فيما بينها. ولا تستطيع أيّ حكومة سواء الوطنية أو المحلية أن تغير الأخرى، أو تتدخل بصورة غير قانونية في ممارسة السلطات التي تدخل في اختصاصات الأخرى.

كما يقتضي هذا النظام أيضا تفويض كل سلطات الحكومة في الدولة للحكومة المركزية وفق الدستور. والحكومة المركزية تستطيع إنشاء فروع لها، وان تفوض إليها ما تشاء من السلطات.

ويخلق هذا النظام حكومة مزدوجة أو فيدرالية، ويؤخذ بهذا النظام في كلا من: كندا، وسويسرا، والنمسا، وبعض دول أمريكا اللاتينية، والاتحاد السوفيتي السابق.

المطلب الأول: نشأة النظام المركزي

قد ينشأ نظام الحكم المركزي نتيجة اندماج بعض الحكومات المستقلة مع بعضها اختياريا. لكن في الأغلب ينشأ بالغزو والتوسع. والحكومات الداخلة في النظام تصبح فاقدة لاستقلالها وتعود مجرد وحدات إدارية.

المطلب الثاني: مزايا النظام المركزي

يتميز النظام المركزي بمايلي:

- تحقيق رغبة الأقاليم الصغيرة في الاتحاد سلميا دون التضحية بكيانها السياسي
- يحفز على الاهتمام بالنشاط السياسي وعلى المبادرات والتجارب الإقليمية.
- يمنع المنازعات التي قد تنشأ بين القوميات المختلفة والتي قد تهدد كيان الدولة.
- يخفف الأعباء الكثيرة الملقاة على عاتق الحكومة الاتحادية.
- يناسب الدول ذات المساحات الواسعة، والتي يكون سكانها منقسمين بحواجز جغرافية أو عنصرية ولا يمكن جمعهم في وحدة سياسية مركزية.
- يحافظ على حقوق الأفراد السياسية، ويقلص من حجم استبدادية الدولة المركزية.
- قوته تنبع من قوة القانون والإدارة ووحدتهم في جميع أجزاء الدولة.
- يتجنب التبذير ومضاعفة الأعمال التي تحدث عادة في اللامركزية.
- مفيد في العلاقات الخارجية وحالات الحرب، كما أنه يخلق روح وطنية واحدة.
- يتمتع بالمرونة والقدرة على إعادة التوازن بين سلطات الحكومة المركزية وفروعها المحلية، من خلال تشريع جديد عادي بدلا من إجراء تعديل على الدستور.

المطلب الثالث: عيوب النظام المركزي.

من العيوب التي تؤخذ على هذا النظام:

- عدم مراعاة الظروف المحلية وتعطيل المصالح عند مركزتها.

– يقتل روح المبادأة والمبادرة والابتكار لدى موظفي الهيئات المحلية، مما يؤثر على المصالح العامة للشعب.

– يعزز البيروقراطية المركزية؛ حيث الروتين بدلا من المرونة.

– لا يصلح للدول الكبيرة مترامية الأطراف؛ حيث اختلاف الظروف المحلية وتباينها؛ وبالتالي تباين الآراء والمقاييس السياسية.

– لا يصلح لشعب ذي وعي سياسي متقدم وحب شديد للحرية.

– خروج المنازعات الخاصة بتقسيم السلطة عن نطاق الشئون الداخلية، إلى العلاقات الدولية.

– قد تتجاوز السلطة الاتحادية عند إبرام المعاهدات السلطات التي أراد الدستور أن يضعها بيد الحكومات المحلية.

– ضخامة التكاليف والتأخير الناشئ عن وجود جهاز حكومي مزدوج.

– وجود صعوبات قضائية نتيجة اختلاف القوانين من ولاية لأخرى.